اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع تشاوري حول القضايا السكانية في تونس: تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية
تونس، 22 تشرين الثاني / نوفمبر 2016

موجز

قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس بتنظيم اجتماع تشاوري على الصعيد الوطني ضمَّ عدداً من الخبراء الاجتماعيين والديمغرافيين والاقتصاديين والحقوقيين حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية"، في فندق بيلفيدير فراتي في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 2016.

عُقد هذا الاجتماع في إطار مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية"، الذي تقوم الإسكوا بتنفيذه. وتمحور حول جلسة أساسية، إضافة إلى الجلسة الافتتاحية. استعرضت الجلسة الرئيسية نتائج وتوصيات ورشتي العمل اللتين سبقتا الاجتماع واستهدفتا المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للبناء على مخرجاتها. وتناولت قضايا السكان والتنمية التي اعتبرها الخبراء ذات أهمية وطنية كبرى. اختُتمت الجلسة بتقديم ملخصٍ للنقاشات والتوصيات والخطوات المستقبلية.

حضر الاجتماع ممثّلون عن الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، والإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس وجامعة الدول العربية، إضافةً إلى خبراء في مجال السكان ومجالات أخرى اجتماعية واقتصادية وحقوقية.

مقدمة

1. قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس بتنظيم اجتماع تشاوري على الصعيد الوطني ضمَّ عددًا من الخبراء حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية"، في فندق بيلفيدير فراتي في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 2016. عُقد هذا الاجتماع في إطار مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية"، الذي تقوم الإسكوا بتنفيذه والذي يسعى إلى بناء القدرات الوطنية، بما فيها قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، للعمل معاً على دمج أولويات السكان في سياسات التنمية، وعلى وضع سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة وضمان متابعتها وتقييمها. ذلك أن ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع سياسات السكان والتنمية ما زال يشكل عائقاً واضحاً يحول دون تقدم قضايا السكان والتنمية في الدول العربية. يركّز المشروع بشكل خاص على خمس دول عربية من بينها تونس، من أجل ضمان تأثير أكبر على المستوى الوطني.

2. وتمحور الاجتماع حول جلسة رئيسية، إضافة إلى الجلسة الافتتاحية، حيث تضمنت عروض ومناقشات حول قضايا السكان والتنمية ذات الأهمية الوطنية الكبرى. وتمَّ استعراض الجهود المبذولة في هذا الإطار ونتائج وتوصيات ورشتي العمل الوطنية الأولى[1] والثانية[2]، ومناقشة القضايا السكانية ذات الأولوية الوطنية من منظار الخبراء. اختُتمت الجلسة بتقديم ملخصٍ للنقاشات والتوصيات والخطوات المستقبلية.

أولاً- مواضيع النقاش

ألف- الجلسة الأولى[3]

3. قدمت السيدة ربى عرجا، مسؤولة أولى للشؤون السكانية في الإسكوا، عرضاً يلخص نتائج وتوصيات ورشتي العمل الوطنية الأولى والتي شاركت فيها بشكل رئيسي المؤسسات الحكومية، والثانية والتي شاركت فيها منظمات المجتمع المدني. وأوضحت أن المناقشات تمَّت على أساس ورقة قام بإعدادها السيد أحمد عبد الناضر. كما أشارت إلى أنَّ الفرق بين الاجتماعين يكمن في أن الأول ركز على النافذة الديمغرافية وكيفية استغلالها وعلى الفئات الديمغرافية ومشاكلها الاجتماعية والاقتصادية. أما الثاني فركز على أهمية حماية حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الفئات الديمغرافية.

4. فيما يتعلق بمخرجات النقاش مع المؤسسات الحكومية، تضمن العرض النقاط التالية: غياب رؤية سكانية واضحة تكون أساساً لوضع سياسة سكانية تؤطر جهود التنمية على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والاعتماد على المؤشرات والمعطيات على المستوى الكلي والوطني دون تفصيلها بحسب الجهات والفئات المختلفة، والضعف في استخدام البيانات والمعلومات المتوفرة للقيام بتحليل معمق، وتوفر البيانات لكن في بعض الأحيان عدم إتاحتها واستغلالها بالقدر الممكن، وفقدان دورية المسوحات السكانية

[1] ورشة العمل الوطنية الأولى حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية"، (6 و7 أيلول / سبتمبر، 2016). ضمت الورشة معظم المؤسسات الحكومية المعنية بقضايا السكان والتنمية.

[2] ورشة العمل الوطنية الثانية التي استهدفت مؤسسات المجتمع المدني حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الأسس لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية الوطنية"، (21 تشرين الثاني / نوفمبر 2016).

[3] تجدر الإشارة الى أنَّ العروض التي قُدمت خلال هذه الجلسة قد سبق عرضُها في ورشتي العمل الأولى والثانية.

والحاجة إلى تحيينها، والحاجة إلى بعض المسوحات المختصة المتعلقة بالتحديات المستجدة، أهمية إعادة إحياء المجلس الأعلى للسكان، والتأسيس لمرحلة جديدة مبنية على الوضع الديمغرافي الحالي، مرحلة ما بعد التضخم الشبابي، تسمح باستغلال الفرصة التي ما زالت متاحة وتبني على الدروس المستخلصة، والتأكيد على أهمية دور الجامعات والأكاديميا لمساندة الهيئات الحكومية، وكذلك على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني المختص وتكوين قدراتهم في مجالات السكان والتنمية وبيان الآليات لإشراك هذه المؤسسات.

5. أما أبرز مخرجات النقاش مع مؤسسات المجتمع المدني، فتضمنت التالي: إلقاء الضوء على المقاربة القطاعية التي يتم اعتمادها في تونس لتناول القضايا السكانية بما يتماشى والتشريعات الوطنية، وعلى الثغرة بين التشريع والتطبيق، وأهمية المقاربة الحقوقية لقضايا السكان التي تنبع من الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات، والافتقار إلى المعرفة حول ماهية السياسات السكانية، والأدوار المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني كمساندة المؤسسات الحكومية في تقديم القضايا التي تخدم حقوق الإنسان وكذلك المبادرة وعدم انتظار الدعوة للعمل على القضايا ذات الأهمية، وضرورة التحالف بين مختلف المؤسسات بحسب القضايا التي يتم الدفاع عنها، وضرورة إعداد خطة عمل تضافر جهود الجمعيات المختلفة بحسب القضايا المطروحة وتتضمن آليات للمتابعة والمحاسبة.

6. وختمت السيدة عرجا بعرض الخلاصة العامة لورشتي العمل ومفادها ضرورة تدعيم جميع المكاسب المحققة وضمان حقوق الصحة الانجابية والجنسية لكافة الفئات السكانية، والتركيز على تحديات الواقع وخصائص واحتياجات الفئات السكانية مع اتباع نهج متكامل في صياغة السياسات بحيث تؤخذ الأبعاد الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية معاً بعين الاعتبار، وإدراج جميع الجهود في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، إذ أنها ستؤطر الدعم المالي والفني الذي سيُقدم على جميع المستويات. كما ذكَّرت بهدف الاجتماع وهو تحديد الأولويات التي يجدر التركيز عليها من خلال المشروع الحالي، وكذلك تحديد المعرفة المتوفرة التي يمكن الاستفادة منها والمعرفة الناقصة والتي يجب إنتاجها للتمكين من متابعة العمل على الأولويات الوطنية الكبرى المختارة.

7. وقدم السيد أحمد عبد الناظر، خبير في قضايا السكان والتنمية في تونس، عرضًا لدراسة حول "السياسة السكانية في تونس: الخصوصيات، التحديات والأولويات"، يلخّص نتائج واستنتاجات وتوصيات الورقة الرئيسية للاجتماع. ركَّز العرض على الإنجازات التي تحققت خلال العقود الأربعة الماضية للاستفادة منها وحسن توظيفها والبناء عليها، وكذلك على الفجوات والعقبات والتحديات التي يمكن أن تؤدي، ما لم يتمَّ التعاطي معها ومعالجتها بشكل سليم ووافٍ، إلى تهميش القضايا السكانية واختلال جهود التنمية. وتشمل النجاحات ما يلي: تحسّن الوضع الصحي ومؤمل الحياة، والتحكم في الخصوبة مع تقليص الفوارق بين الجهات، وتواصل انتشار التعليم، وتحسين وضع المرأة وتمكينها، وإعداد دراسات وبحوث وإنتاج المعرفة، وإنشاء مؤسسات تنفيذ ومتابعة وتقييم، وتطوير برامج ومؤسسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. أما التحديات، فتشمل التالي: استمرار ارتفاع معدلات الفقر وزيادة الفوارق بين الجهات والفئات، والإخفاق في تحقيق التنمية للجميع، وغياب العدالة الاجتماعية، وتواصل العنف والتمييز ضد المرأة في التعليم والتشغيل ومجالات أخرى، ومحدودية استثمار المعرفة المتعلقة بالقضايا السكانية والتنسيق بين المؤسسات ومشاركة المجتمع المدني، وارتفاع البطالة بين الشباب وعدم مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية.

8. وختم السيد عبد الناضر بتقديم بعض الأولويات التي خلصت إليها الدراسة، بما في ذلك تحديد الرؤية الوطنية الرسمية السكانية[4]، ومعالجة الفوارق بين الفئات السكانية وبين المناطق، ومعالجة قضايا الشباب وخاصة البطالة وتوفير فرص المشاركة الحقيقيّة، ومعالجة الظواهر الاجتماعية المنتهكة للحقوق وخاصة الفقر والبطالة، ووضع منوال تنموي يؤمن الرّفاه والعدالة الاجتماعية ويقضي على التمييز والتهميش، والتكريس الفاعل لممارسة الحقوق الإنجابية من طرف الجميع، ووضع سياسة متكاملة للهجرة الخارجية مبنية على رؤية واضحة مع إحداث المؤسسات والآليات لتفعيل هذه السياسة.

9. وعاد السيد رضا قطعة، رئيس مدير عام الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، وذكَّر المشاركين بأهمية الخروج بتوافق حول أولوية سكانية في غياب توجيهات واضحة حول القضايا السكانية في المرحلة الحالية في تونس، وخاصة بعد أن تمَّ إلغاء المجلس الأعلى للسكان في سنة 2010 قبل أن يفتح باب النقاش. كما دعا إلى التفكير في هذه الأولوية في ضوء التحديات السكانية الحالية ونتائج وتوصيات ورشتي العمل اللتين سبقتا هذا الاجتماع والتي تمَّ عرضها. وأكد على النجاحات التي حققتها تونس في مجال السكان والتنمية على مدى العقود الماضية، مع إلقاء الضوء على أهمية التمعن في كيفية المحافظة عليها ومواصلتها في ظل الظروف الراهنة. ثمَّ ألقى الضوء مجدداً على أنَّ التعاطي مع قضايا السكان أصبح متفرِّقاً، ويتبع مقاربة قطاعية وأنه لا يوجد هيكل أو رؤية لتوجيه كل هذه القضايا نحو هدف معين.

باء- مداخلات الخبراء

10. أثنى المشاركون على العروض وقدموا ملاحظات ومقترحات ثرية ومتنوعة حول مواضيع مختلفة شملت أهمية المحافظة على الحقوق واتباع نهج حقوقي في مقاربة التنمية، والتمعن في قضايا الشباب والتحديات التي يواجهونها والتغير في سلوكياتهم، وكذلك في دور الأسرة، وإيلاء الاهتمام اللازم لمسألة الصحة النفسة، والتربية الجنسية، ودور المجتمع المدني، واللامركزية الإدارية، والهجرة الدولية، والبحوث والبيانات، بالإضافة إلى مواضيع أخرى.

11. ركز النقاش بشكل كبير على ضرورة اعتماد النهج القائم على الحقوق في معالجة قضايا السكان والتنمية. فمن المهم جداً أن يتم الاعتراف بالحقوق الإنجابية مثلاً كحق إنساني. وبالتالي، يجب أن يستند التخطيط التنموي إلى مقاربة حقوق الإنسان. كما ينبغي تعريف الناس بحقوقهم وحمايتهم من جميع الانتهاكات التي يتعرضون لها. ومن أهم العناصر في هذا الإطار تعزيز مشاركة المواطنين والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وتطوير ثقافة المواطنة. ويشكل المجتمع المدني التونسي قوة احتجاج وضغط ولكن علاقته بالسلطة غير واضحة. فلكي يتمكن من أن يلعب دوره بشكل فعَّال، يجب أن يكون معترف به. لذلك يجب أن تُعطى الشراكة بين السلطة والمجتمع المدني وضع قانوني، على سبيل المثال من خلال الاعتراف بالدور الاستشاري للمنظمات غير الحكومية. كذلك تطرَّق النقاش إلى أهمية تطبيق اللامركزية الإدارية إذ أنها تسهل التعاون بين القطاعات، وأكَّد على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه البلديات في عملية التنمية.

12. كما تناول النقاش موضوع الأسرة وموضوع الشباب إلى حد كبير. وطرح الحضور العديد من المسائل المتعلقة بهذه المواضيع كالحاجة لإعداد مسح وطني حول الأسرة وحول الشباب والأنماط السلوكية الجديدة في ميدان الصحة الجنسية والإنجابية، وعدم توفر التربية الجنسية اليوم في المدارس كما في السابق

[4] كانت لتونس رؤية واضحة. حتى وإن لم يكن يوجد سياسة سكانية مكتوبة فجميع عناصر هذه السياسة موجودة وموثقة سواء كان في مواقف رسمية أو تشريعات أو مؤسسات. أما اليوم، هناك مواقف لبعض المسؤولين ومقدمي الخدمات التي تدفع إلى التساؤل عما إذا كان هناك رؤية سكانية وطنية يُمكن أن تُعتمد وأن يلتزم بها الجميع.

حيث كان هناك نادي مدرسي للطلاب يتناول قضايا السكان من منظور تنموي. لِذا، من المهم معرفة كيفية تناقُل القيم الاجتماعية والمعلومات حول الصحة الجنسية والانجابية حالياً بين الأجيال. فمن المؤكد أنَّ الأُسرة لم تعُد تقدِّم دوراً نموذجياً في هذه العملية، ولا يؤخذ دورها بعين الاعتبار في رسم الخطط مستقبلية، بحيث تُعطى الأولوية لاعتبارات سياسية لا علمية. كما أنَّ هناك أيضًا مسألة الفجوة بين الأجيال والتي ينبغي دراستها والتطرُّق إليها. وأكَّد الحضور على أهمية مسألة الشباب وتعقيدها. فالشباب لا يبدو قادراً على الانتقال من عملية الاحتجاج إلى ممارسة المواطنة. ومن المشاكل الأخرى التي يعاني منها الشباب والتي تمَّ ذكرها الإدمان، جودة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المقدمة للشباب، الهجرة، إلخ... وبالتالي هناك حاجة ماسة لدراسات وأبحاث تكوّن فهماً معمقاً لهذه القضايا بشكل أفضل لمؤشرات جديدة عن النشاط الجنسي للشباب.

13. كذلك تمَّ التشديد على أهمية معالجة مسألة العنف بين الشباب، وهو متعلِّق بتردِّي الخدمات التعليمية والصحية في تونس. كما تمَّ تسليط الضوء على ارتباط قضايا الشباب إلى حدٍّ بعيد بجميع التحديات القائمة في البلاد، وعلى ضرورة دراسة التغيرات السلوكية للشباب والأسباب التي تدفع بهم إلى الابتعاد عن القيم الاجتماعية، وإدراجهم كجزء لا يتجزأ من أي استراتيجية أو سياسة سكانية مستقبلية. وأكد الحضور على الفشل في التواصل مع والتأثير على الشباب من خلال البرامج التي تستهدفهم. ولذلك ينبغي العمل على إشراكهم في تحديد القضايا الأكثر أهمية لهم، وإعداد الدراسات والقيام بالمسوح اللازمة مع اختيار المؤشرات المناسبة. كما ينبغي إيصال المعرفة المنتجة إلى الجهات المعنية، وخاصة الشباب.

14. وتطرق الاجتماع إلى أهمية إيلاء الاهتمام لقضايا الصحة النفسية وليس فقط إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كأهمية دراسة ظاهرة العدوانية في التواصل على سبيل المثال. فإذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، يمكن أن تؤدي إلى عواقب سلبية، بما في ذلك تصاعد العنف. ويمكن أن تأتي الحلول من خارج القطاع الطبي. كما لاحظ المشاركون أنَّ الإصلاحات على المستوى الاجتماعي لم تتم. وأكدوا على ضرورة المحافظة على المكاسب التي حققتها تونس مع معالجة ما يمكن معالجته من القضايا الملحَّة والمشاكل السائدة.

15. وذُكر أيضاً أن مسببات الركود أو التباطؤ في تراجع معدل الخصوبة في غالبية الدول العربية هي كثيرة ولا تقتصر فقط على العناصر الاقتصادية والاجتماعية. فهناك عناصر أخرى كالتغيير في المنظومة القيمية والتي يمكن أن تُستغل من قبل أطراف عدة لأغراض معيَّنة ولا تخدم بالضرورة المصلحة العامة. ونظراً لأن الوضع الآن في تونس هش، يجب العمل على دعم المقوِّمات التي تعزِّز حرية المرأة والاستفادة من حقوق الصحة الإنجابية.

16. وتمَّ تسليط الضوء على الاختلاف بين التشريع والتطبيق. من هنا ضرورة السعي إلى تحقيق العدالة والإنصاف. ووضَّح الحضور أن حاجة تونس إلى البحوث هي على ثلاثة مستويات. يتضمن المستوى الأول تحليل ما يمكن تحليله من البيانات الديمغرافية المتاحة. وجرى التأكيد على أهمية توفير البيانات ووضعها بتصرف الباحثين. ويتضمن المستوى الثاني تطوير مناهج جديدة لجمع البيانات. فهناك حاجة لإنتاج مؤشرات جديدة تتلاءم مع الواقع الجديد لتونس، إذ أنه لا يوجد مؤشرات كثيرة تتعلق بالشباب أو كبار السن مثلاً. ففي حال تقرَّر التركيز على قضايا الشباب، هناك حاجة إلى تطوير مُسوح ودراسات تتناول العنف بين الشباب، وكيفية تضمين الأقليات الشابة والفئات الشابة الأكثر ضعفاً، والأسر الشابة والشباب داخل الأسر الفقيرة، وما إلى ذلك. أما المستوى الثالث فيتضمن دعم منظمات المجتمع المدني لاختيار عدد من القضايا للتركيز عليها والدفاع عنها، وذلك من خلال إصدار وثائق دعم بهدف التوعية والتأثير على الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

17. وأكد المشاركون على أنَّ موضوع الهجرة الدولية هو ذات أولوية لتونس إذ أنه من المتوقع أن تفوق العمالة المعروضة الطلب من قبل القطاع الإنتاجي، وأن تتركز الحاجة في سوق العمل خلال السنوات الخمس المقبلة إلى اليد العاملة غير الماهرة. لذا سوف تصبح تونس دولة تستقطب العمالة الوافدة بالإضافة إلى كونها دولة مصدرة لليد العاملة. وبالتالي هناك حاجة إلى الاستعداد للتعامل مع هذه الظاهرة ولتعزيز قدرة الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري على إعداد البحوث اللازمة. وأخيراً تمَّ التأكيد على أهمية وضع النقاش في إطار خطة التنمية 2030، وعلى ضرورة معالجة قضايا التنمية بشكل متشابك ومتكامل والعمل المشترك بين القطاعات من أجل تنفيذ هذه الخطة، وعلى الحاجة إلى وسائل عملية للقيام بذلك.

جيم- مُلَخَّص النقاشات والخطوات اللاحقة

18. تمحور الحوار حول السلوكيات والحقوق وقضايا الشباب. فإن المجتمع التونسي يشهد حالياً تحولات كبيرة في السلوكيات، خاصة سلوكيات الشباب، تطرح أسئلة حول دور العائلة. فمن الضروري فهم هذه التغيرات والتمعن في بحث دور الأسرة من أجل تدعيم المكاسب والتأكيد على الحقوق. وتمَّ إطلاع المشاركين على الخطوات التالية للمشروع، وتتضمن العمل على تحديد منهجية لإعداد دراسات حول الأولوية المختارة مع جدول زمني للتنفيذ، والتي سوف تخلص إلى إعداد وثيقة دعم للضغط والتأثير على صانعي القرار. وستكون هذه الوثيقة بمثابة أداة من شأنها أن تساعد الديوان على تعزيز التخطيط الاستراتيجي بشأن القضايا التي يجري بحثها.

ثانياً- تنظيم الاجتماع

ألف- تاريخ ومكان الاجتماع

19. عقد الاجتماع التشاوري الوطني حول "القضايا السكانية في تونس: تحديد الإطار العام والمنهجية لإعداد دراسات قطاعية في مجالات السكان ذات الأولوية" في فندق بيلفيدير فراتي في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 2016.

باء- الجلسة الافتتاحية

20. رحَّب كلٌّ من السيد رضا قطعة، رئيس مدير عام الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، والسيدة ليلى جودان، ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس، والسيدة ربى عرجا، مسؤولة أولى للشؤون السكانية في الإسكوا بالمشاركين، معربين عن أملهم في أن تساهم النقاشات في اختيار القضايا السكانية ذات الأولوية الوطنية التي سيتم التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة.

21. أعطى السيد رضا قطعة في كلمته نبذة عن ورشتي العمل اللتين سبقتا الاجتماع مفيداً بأن الورشة الأولى تناولت التحديات الموجودة في تونس على مستوى السياسة والقضايا السكانية خاصةً بعد الثورة في غياب رؤية واضحة بشأن السياسة السكانية في البلاد. أما الورشة الثانية فناقشت دور المجتمع المدني في مجال السكان والتنمية ولاسيما فيما يتعلق ببلورة السياسات السكانية ودعم الحقوق. ووضَّح أن هذا الاجتماع هو الأخير في سلسلة الاجتماعات في المرحلة الأولى من المشروع وهدفه تحديد أهم التحديات والأولويات السكانية التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الخبراء، وكذلك تفاصيل المرحلة القادمة والتي تتضمن إعداد

دراسة قطاعية حول الأولويات السكانية المختارة. وأكَّد على أهمية تبادل الأفكار بين الخبراء والاعتماد على تجاربهم وخبراتهم لإثراء النقاش والخروج بتوصيات تأخذ بعين الاعتبار نتائج الورشتين السابقتين وتبني عليها لتحديد القضايا السكانية ذات الأولوية التي ينبغي التركيز عليها في الدراسة القطاعية التي سيتم إعدادها والتي ستكون بمثابة دراسة مرجعية.

22. أعادت السيدة ليلى جودان التأكيد على أهمية التمعن في التفكير في جملة القضايا السكانية في تونس لتوضيح الأولويات التي يجب أن يتم التطرق إليها والتفكير في الدراسات التي يمكن تطويرها في هذا الصدد. كما أكدت على أن هذا اللقاء سيشكِّل بداية لتواصل مستمر مع جميع الشركاء في هذا المشروع خلال فترة تنفيذه، وعلى أهمية الخروج بتوصيات عملية لتطبيقها على أرض الواقع.

23. قدمت السيدة ربى عرجا لمحة عن المشروع الذي يندرج في إطاره هذا الاجتماع. فذكرت أنه مشروع إقليمي يُنفذ على المستوى الوطني في خمس دول عربية هي الأردن، ولبنان، والسودان، والمغرب، بالإضافة إلى تونس، من أجل استخلاص الدروس ونقلها إلى جميع الدول العربية. يعمل بشكل أساسي على مساندة حكومات الدول ممثلةً ببعض مؤسساتها وبشراكة وثيقة مع المكاتب الوطنية في الأمم المتحدة لأنها المكاتب التي تبقى في البلد وتستطيع أن تعمِّر وتبني على نتائج المشاريع التي تقوم بها الإسكوا. يهدف إلى بناء القدرات الوطنية بما فيها قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للعمل معاً من أجل وضع السياسات ومقترحات السياسات والبرامج. نشأ المشروع بعد تقييمٍ أبرَز أن منظمات المجتمع المدني هي فاعلة في دولنا العربية ولكن يغلب الطابع الخدماتي على دورها بحيث لا يتسنى لها المشاركة وإبداء الرأي في تحديد ووضع السياسات. هذا مفاده أن الدول العربية لا تستفيد من خبرات ومعلومات هذه المنظمات التي تدرك عن كثب حاجات السكان ومتطلباتهم.

24. كما استعرضت السيدة عرجا عملية التنفيذ والمسار الذي يتم اتباعه في البلدان المستفيدة من المشروع. فبشكل عام، يبدأ العمل بتنظيم حوار بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لاستخلاص وتحديد الأولويات السكانية التي يتوافق عليها الأطراف جميعاً. من ثُمَّ يتم إعداد الدراسات حول الأولويات المختارة لتعميق المعرفة وفهم القضايا المطروحة. ويعقُب ذلك تنظيم حوارٍ ثانٍ حول المقترح الناتج عن الدراسات والذي يشكل المخرج الأساسي من المشروع، بالإضافة إلى بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي. كذلك قدمت أمثلة على العمل الذي يجري تنفيذه في إطار المشروع في كلٍ من الأردن والسودان ولبنان والمغرب، وملخصاً عن أهم الأنشطة التي نُفذت حتى الآن في تونس.

قائمة بأسماء المشاركين

ألف- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري

السيد فيصل يحيى
رئيس مصلحة
المركز العمراني الشمالي
خليوي: 216-97428392
بريد إلكتروني: faical.yahia@gmail.com

السيد رضا القطعة
الرئيس المدير العام
هاتف: 216-70728831
بريد إلكتروني: ridhagataa@gmail.com

باء- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

السيد شكري بن يحيى
هاتف: 216-71282383
خليوي: 216-21227374
بريد إلكتروني: benyehia@unfpa.org

السيدة ليلى جودان
هاتف:
بريد إلكتروني:

السيد حافظ شقير
هاتف:
بريد إلكتروني:

جيم- الوزارات والمؤسسات الحكومية

السيد فؤاد العوني
مدير إدارة الأبحاث والدراسات
المرصد الوطني للشباب
وزارة شؤون الشباب والرياضة
هاتف: 216-71845198
بريد إلكتروني: foued.ouni@yahoo.fr

السيدة فاطمة بو حامد
رئيس مصلحة إدارة مركز بيت
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
هاتف: 216-71240133
بريد إلكتروني: fatma.bouhamed@mdici.gov.tn

دال- منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

السيدة آمال بنسعيد
طبيب رئيس الصحة العمومية
قسم الطب الجماعي والوبائيات
المستشفى الجامعي
هاتف: 216-98371450
بريد إلكتروني: amel2bensaid@gmail.com

السيدة سلمى هاجري
رئيس رابطة الشيخ بن توحيدة
خليوي: 216-98303111
بريد إلكتروني: selmahajri@gmail.com

السيدة هادية بلحاج
وكالة التسويق الرقمي (ACCES)
خليوي: 216-23510358
بريد إلكتروني: Bbelhadjh@hotmail.com

السيد عبد الواحد العباسي
طبيب
(ATDDS)
خليوي: 216-21498847
بريد إلكتروني: abdel.elabasi@gamil.com

هاء- مستشارين وخبراء

السيد أحمد عبد الناظر
خبير في قضايا السكان والتنمية
13 نهج عمر الخيام، 2083 حي الغزالة، أريانة
هاتف: 216-25733558
خليوي: 216-98338595
بريد إلكتروني:
ahmed.abddennadher@gmail.com

السيد خالد الوحيشي
مستشار في مجال السياسات السكانية وتمكين
الشباب
خليوي: 216-27757517
بريد إلكتروني: louhichik@hotmail.com

السيدة شعاع الدسوقي
مستشار
جامعة الدول العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
خليوي: 201-092530855
بريد إلكتروني: pop@poplas.org

واو- الجامعات والمعاهد

السيد محمد هادي زعيم
أستاذ
جامعة قرطاج
خليوي: 216-98339216
بريد إلكتروني: hedi_zaiem@yahoo.fr

السيدة حفيظة شكير
جامعية
خليوي: 216-98489777
بريد إلكتروني: chekir.ha@gmail.com

السيدة درة محفوظ
أستاذ علم اجتماع
جامعة _____
هاتف: 216-98323975
بريد إلكتروني: dra _____@gmail.com

السيد فوزي بوعزيز
أستاذ علم اجتماع
كلية العلوم الإنسانية و_____
هاتف: 216-22722877
بريد إلكتروني: bouaziz_faouzi@yahoo.fr

السيد عبد الوهاب محجوب
أستاذ جامعي
جامعة تونس المنار
هاتف: 216-98562377
بريد إلكتروني:
abdelwaheb.mahjoub@yahoo.fr

زاي- المنظمون

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة ربى عرجا
مسؤولة أولى للشؤون السكانية
قسم السكان والتنمية الاجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
ص.ب. 11-8575
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-978420
بريد إلكتروني: arja@un.org

السيدة لارا الخوري
مساعد باحث
قسم السكان والتنمية الاجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
ص.ب. 11-8575
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-978821
بريد إلكتروني: elkhoury@un.org